مدى التزام مدقق الحسابات الأردني في تدقيق برنامج مكافحة عمليات غسيل الأموال

أ.د. صالح خليل العقدة* أ.م.د. دلال خليل الكخن**

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجهود المبذولة من الهيئات الدولية والمحلية لمكافحة عمليات غسيل الاموال ، والتعرف على مضمون برنامج مكافحة غسيل الاموال، والجهات التي تطبقة ومدى الزامية تطبيقة ، والتعرف على الارشادات الخاصة الصادرة من الهيئات المهنية للتدقيق حول برنامج مكافحة غسيل الأموال ، ومدى التزام المدقق الأردني بتدقيق هذا البرنامج ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم منهج التحليل الوصفي من خلال استبانة اعدت لهذا الغرض ووزعت على عينة من المدققين ومن خلال استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة توصلت الدراسة الى بعض النتائج منها ، يتحقق مدققوا الحسابات من وضع وإدارة برامج تضمن التزام المصارف بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال ، من خلال فحص نظام الرقابة الداخلية والتحقق من ان سياسات المصرف تتفق مع برامج مكافحة غسيل الأموال.من خلال وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء، ووجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة.

الكلمات المفتاحية :غسيل الأموال ، المدقق ، برنامج مكافحة غسيل الأموال ، معايير التدقيق ،

Abstract

This study aims to identify the efforts of international bodies and domestic anti-money laundering operations, and to identify the content of the anti-money laundering, and those who applied and how mandatory application, and to identify guidelines for issued by professional bodies to check on anti-money laundering, and the commitment of the auditorJordanian audit of this program and to achieve the objectives of the study used approach descriptive analysis by identifying prepared for this purpose and distributed to a sample of auditors and through the use of appropriate statistical techniques, the study found some conclusions from them, achieved auditor accounts of the development and management of programs to ensure the commitment of banks instructions combating money laundering, through the examination of the internal control system and verify that the bank's policies in line with anti-money laundering programs. during the development of criteria for accepting new customers and exception rules, and the existence of records found new customers and new accounts and suspicious accounts

تمهيد:

تعد عمليات غسيل الأموال مشكلة عالمية لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع ، وتتم هذه العمليات بوسائل متعددة ومعقدة وخصوصا مع التطور التكنولوجي الذي رافق التطور في الخدمات المصرفية

* جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / قسم المحاسبة
** جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / قسم المحاسبة
مقبول للنشر بتأريخ 2013/3/12

والمالية ، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي بين الدول .لذا جاء اهتمام الباحثيين بهذا الموضوع لقياس مدى التزام مدقق الحسابات الأردني بتدقيق برنامج مكافحة عمليات غسيل الأموال .

مشكلة الدراسة:

تعد عمليات غسيل الأموال من أهم مشكلات العصر وذلك لما لها من أثار سلبية على النظام الاقتصادي والاجتماعي والمالي والمصرفي ، مما دعا الدول والهيئات الدولية إلى مكافحة غسيل الأموال وذلك من خلال إصدار القوانين والتعليمات التي تكافح عمليات غسيل الأموال ، كما قامت الهيئات التنظيمية للمحاسبين القانونيين بإصدار الإرشادات حول دور المدققين الخارجيين في مكافحة غسيل الأموال . وستقوم هذه الدراسة بالاجابة على الاسئلة الأتية .

- ما هو مفهوم غسيل الأموال والعمليات التي تندرج تحت هذا المفهوم
- ما هي الاثار السلبية لعمليات غسيل الاموال
- ما الجهود المبذولة لمكافحة عمليات غسل الاموال والجهات التي تقوم بهذه المكافحة
- ما هو دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في مكافحة عمليات غسيل الأموال
- هل التشريعات الاردنية فرضت دورا للمدقق في مكافحة عمليات غسيل الأموال
- ما هو مضمون برنامج مكافحة غسيل الأموال
- هل المدقق الاردني التزم في تدقيق بنود برنامج مكافحة عمليات غسيل الأموال

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجهود المبذولة من الهيئات الدولية والمحلية لمكافحة عمليات غسيل الاموال ، والتعرف على مضمون برنامج مكافحة غسيل الاموال، والجهات التي تطبقة ومدى الزامية تطبيقة ، والتعرف على الارشادات الخاصة الصادرة من الهيئات المهنية للتدقيق حول تدقيق برنامج مكافحة غسيل الاموال ، ومدى التزام المدقق الاردني بتدقيق هذا البرنامج .

أهمية الدراسة

ازداد اهتمام الدول والهيئات الدولية في مكافحة عمليات غسيل الأموال لما لها من أثار سلبية على استقرار النظام المالي ليس فقط في الدول التي تتم بها عمليات غسيل الأموال بل على النظام المالي والمصرفي العالمي، إذ إن عمليات غسيل الأموال عادة ما تتم من خلال عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية في دول مختلفة ، وتتعرض هذه المؤسسات إلى مخاطر عديدة تؤدي إلى فقدان الثقة بها والمصداقية في التعامل معها مما يؤدي بالنهاية الى عدم قدرتها على جذب العملاء والمستثمرين وهذا بدوره يعرضها إلى أزمات ماليه تمتد إلى القطاع المالي والمصرفي وعلى اقتصاديات الدول بشكل عام وعدم قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة وهذا يزيد من الفساد والجرائم في المجتمعات .

فرضيات الدراسة:

في سبيل تحقيق هدف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فإن الدراسة تسعى لاختبار الفرضية العدمية الأتية:

H_o: يلتزم مدقق الحسابات الأردني بتدقيق كافة بنود برنامج مكافحة غسيل الأموال

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأتية :-

H.1 يتحقق المدقق من وضع وادارة برنامج يضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال

H.2 يتحقق المدقق من وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء

H.3 يتحقق المدقق من ايجاد مكتب لمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالعمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعة

H.4 يتحقق المدقق من التحقق من وجود نظام للمتابعة

H.5 يتحقق المدقق من وضع نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة

H.6 يتحقق المدقق من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال

وسيتم رفض الفرضية العدمية الرئيسة للدراسة في حال كان

$$Sig.\ F < \alpha = 0.05$$

اما بالنسبة للفرضيات الفرعية الخمسة فسيتم رفض الفرضية العدمية في حال كان

$$Sig.\ t_{\beta i} < \alpha = 0.05$$

حيث: βi معامل انحدار المتغير المستقل المتعلق بكل فرضية من الفرضيات العدمية الفرعية على حده.

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على أساس منهج التحليل الوصفي إذ سيتم الرجوع الى الدراسات والمراجع العلمية حول هذا الموضوع والمتعلق بمفهوم عمليات غسيل الاموال واثاره السلبية والجهود المبذولة لمكافحة غسيل الاموال ، كما سيتم التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي الاردني بتدقيق برنامج مكافحة عمليات غسيل الاموال من خلال الاستبانة التي وزعت على عينة من المدققين الخارجيين لاختبار فرضيات الدراسة .

الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات حول عمليات مكافحة غسيل الاموال والادوار المختلفة لمكافحتها ومن هذه الدراسات ما يأتي :

1) دراسة(Abel, Alan & Gerson, James ,2001) بعنوان " The CPA`s Role in Fighting Money Laundering" وقد ناقشت الدراسة مخاطر عمليات غسيل الاموال على القطاع المصرفي بشكل خاص ودور المدقق في محاربة غسيل الاموال ، واعتمدت الدراسة على الاطار النظري وخلصت الى النتائج الأتية:
   - يجب ان تتظافر الجهود في مكافحة غسيل الاموال
   - يمكن الاستفادة من خبرات المدققين في تحديد ومتابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مؤشرات وجود عمليات غسيل الاموال
2) دراسة (الشيخلي ، عبدالقادر ، 2002) بعنوان "الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال" وقد اعتمدت الدراسة إلى إستخدام المنهج الوصفي حيث تم وصف الظواهر الجرمية ،كما تم استخدام المنهج التحليلي للتعرف على الطرق التي تتم فيها هذه الجرائم وكيفية انتقالها من صفة جرمية الى صفة مباحة، والمنهج المقارن للتعرف على أساليب ووسائل دول العالم في المكافحة ، فضلاً عن توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية التي تتلخص بضرورة قيام الدول بوضع التشريعات التي تحدمن عمليات غسيل الاموال قيام المؤسسات المالية بوضع برامج لمكافحة عمليات غسيل الاموال .
3) دراسة (عمر ، سركار ، 2008) بعنوان " الأموال المشبوهة ودور البنك المركزي " وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك بالرجوع إلى الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع من حيث مفهوم غسيل الاموال واساليبه والاثار السلبية لها بالاضافة الى دور البنك المركزي في مكافحة غسيل الاموال ، وقد خلصت الدراسه الى ما يأتي :
   - ان عملية مكافحة غسيل الأموال تكفي وحدها لجعل مواجهة هذه الظاهرة هدفاً استراتيجياً يجب السعي بشكل جدي لتحقيقه ، بما يؤدي إلى إنقاذ ما يهدر من القيم وما يبدد من الأموال في ممارسة هذه الأنشطة. ويجب مكافحة الأموال المشبوهة عن طريق الإصلاح الإداري والمالي ، وذلك بمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي مع تشديد القيود والضوابط وتحديث عمل الجهات الأمنية لتطوير الكشف عن مثل هذا النوع من الفساد.
   - ضرورة سيطرة البنوك المركزية على عملية غسيل الأموال عن طريق مراقبة التحويلات التي ترد إلى البنوك المحلية.
   - ضرورة إلزام كافة المؤسسات المالية بعدم الاحتفاظ بأي حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو أسماء وهمية، ورفض التعامل في العمليات المشكوك فيها وإخطار الجهات المختصة (البنوك المركزية).
4) دراسة (مصطفى ، مناهل و الرفيعي ، افتخار، 2008) " دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال" وقد اعتمدت الدراسة على الاطار النظري لبيان مفهوم غسيل الاموال والياتها واثارها والجهود المبذولة لمحافحة غسيل الاموال على المستوى الدولي والعربي من خلال التشريعات الصادرة من الهيئات الرقابيه في هذه الدول ، وكذلك دور المصارف في مكافحة غسيل الاموال . وقد خلصت الدراسة الى ما يأتي :
   - يقع العبء الأكبر لظاهرة غسيل الأموال على المصارف والمؤسسات المالية ،إذ إن المصارف تُعَد القناة الرئيسة التي يصب فيها غاسلو الأموال أموالهم لاسيما في ظل قوانين السرية المصرفية .
   - اشارت الدراسة انه بالرغم من أن هناك آثار إيجابية لعملية غسيل الاموال في تحرير أسعار الصرف في تشجيع الاستثمار الدولي ، إلا أن لذلك التحرير آثره السلبي من خلال تيسير انتقال الأموال المغسولة عبر الدول المختلفة .
   - أن ظاهرة غسيل الأموال زادت في ظل عولمة الاقتصاد وانفتاح أسواق المال العالمية ، وانتشرت بشكل لم يسبق له مثيل بسبب حرية حركة رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة .

5) دراسة (مطاوع، ابراهيم ، 2009) بعنوان " دور المراجعة في مكافحة غسل الاموال في البنوك " وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على دور لجان المراجعة بالمؤسسات الماليه في مكافحة عمليات غسيل الاموال ، ودور مراقب الحسابات بالمؤسسات المالية في اكتشاف عمليات غسيل الاموال ، وقد خلصت الدراسة الى ان مسؤولية مراقب الحسابات في اكتشاف عمليات غسيل الاموال مسؤولية نسبية وتعتمد على مدى بذل المدقق للعناية المهنية اثناء التدقيق

6) دراسة (Ai, Lishan, Broome, John and Yan , Hao , 2010) بعنوان " carrying out risk-based approach to AML in China: Partial or full implementation? " وقد هدفت هذه الدراسة الى شرح اسلوب التدقيق المستند على المخاطر وتطبيقة في تدقيق برنامج مكافحة غسيل الاموال والمشاكل التي تعترض المدقق عند تدقيق هذا البرنامج واستخدام منهج التدقيق المستند الى القواعد والمتطلبات القانونية لمكافحة غسيل الاموال . وقد تم تطبيق هذه الدراسة على المؤسسات المالية الصينية . واستنتج الباحث ان تطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر يواجه صعوبات تطبيقية واوصي باتباع منهج التدقيق المبني على قواعد (الالتزام) .

7) دراسة (De Smet, Dieter & Mention, Anne-Laure ,2011) بعنوان " Improving auditor effectiveness in assessing KYC\AML practice –Case study in Luxembourgish context "

وقد هدفت هذه الدراسة الى مدى ملاءمة نظام الجودة العالمي ISO في خلق أنموذج نظام رقابة داخلية ملائم قادر على تقييم الالتزام بمتطلبات اعرف عميلك وبرنامج مكافحة غسيل الاموال في القطاع المصرفي في لكسمبورغ . وقد اعتمدت الدراسه على الاطار النوعي ودراسة الحالات ، وقد استخلص الباحث أن النموذج المقترح يتطلب استخدام مصفوفة واستخدام الطريقة الوصفية لتحديد المخاطر التي يجب ان تحدد عند تطبيق برنامج مكافحة غسيل الاموال ، وأن النموذج المقترح يمكن أن يزيد من كفاءة التدقيق ونظم المعلومات .

ما يميز هذه الدراسة: من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ انها تمت في بيئات مختلفة وباستخدام اساليب مختلفه فبعضها اقتصر على الدراسة النظرية والبعض استخدم دراسة الحالة او استخدم الاستبانة وما يميز هذه الدراسة انها ستتم في البيئة الاردنية من خلال تسليط الضوء على دور المدققين في حل هذه المشكلة .

الاطار النظري للدراسة :

مقدمة :

لقد بدات الجهود لمكافحة عمليات غسيل الاموال منذ حوالي عشر سنوات وذلك باصدار تشريعات جديدة او تعديل التشريعات الحالية وذلك على المستوى الدولي والمحلي ، وتنبع اهمية هذا الموضوع نتيجة للاثار السلبية الناجمة عن عمليات غسيل الاموال وتزايد حجم هذه العمليات اذ من المتوقع ان يبلغ حجم عمليات غسيل الاموال المتوقعة 1.4 تريليون دولار (Able, Alan, 2001) ، وقد كان للهيئات المهنية في التدقيق دور في هذا النشاط اذ اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين دليلا ارشاديا حول دور المدقق في مكافحة غسيل الاموال فضلاً عن تعديل المعايير الخاصة بمسؤوليات المدقق سواء عن الغش والخطأ او عن المخالفات القانونية على اعتبار ان عمليات غسيل الاموال مخالفة قانونية .

مفهوم غسيل الاموال : تعددت التعريفات الخاصة بعمليات غسيل الاموال في الكتابات المختلفة وقد ارتات هذه الدراسة ان تعتمد التعريفات الصادرة من الهيئات المهنية او القوانين الخاصة في مكافحة غسيل الاموال وقد اختار الباحثون ثلاثة تعاريف صادرة من الهيئات المهنية والدولية والقانونية وهي

- التعريف الوارد من الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC, 2004) والذي ينص على "هي عملية إرْسال النقدِ أو الأموالِ الأخرى التي أنشئت مِنْ النشاطاتِ غير الشرعيةِ وذلك من خلال المؤسساتِ الماليةِ الشرعيةِ والأعمال التجارية لإخْفاء مصدر الأموال".
- التعريف الوارد من صندوق النقد الدولي (IMF, 2010) ينص على

" هي العملية التي يتم بها اخفاء مصدر او الوصول الى الاموال او الاصول التي تم الحصول عليها او انشئت من نشاط اجرامي وعدم الربط بين هذه الاموال والنشاط الاجرامي التي انشئت منه "

-التعريف الوارد في قانون مكافحة غسل الاموال الاردني قانون مكافحة غسل الاموال، 2007) والذي ينص على " كل فعل ينطوي على اكتساب اموال او حيازتها او التصرف فيها او نقلها او ادارتها او حفظها او استبدالها او ايداعها او استثمارها او التلاعب في قيمتها او حركتها او تحويلها او اي فعل يؤدي الى اخفاء او تمويه مصدرها او الطبيعة الحقيقية لها او مكانها او كيفية التصرف بها او ملكيتها او الحقوق المتعلقة بها مع العلم بانها متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 4 من القانون "

يلاحظ من التعريفات السابقة ان عمليات غسيل الأموال تتمثل بشكل رئيس في العمليات المالية والتي قد تتخذ عدة اشكال منها (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004، 5).العمليات النقدية ، التحويلات المالية الدولية بالعملة الاجنبية او المحلية الالكترونية ، الاستثمارات المالية ، والتسهيلات المالية

وبالتالي فان المؤسسات التي يمكن ان تنفذ من خلالها عمليات غسيل الاموال هي (Alan, Able, 2001) شركات التامين ، البنوك ، الشركات المالية ، وشركات الصرافة

الاثار السلبية عمليات غسيل الاموال (Business Crime Bareau, 2010)

ينشا عن عمليات غسيل الاموال العديد من الاثار السلبية سواء ما يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة او على الوضع الاجتماعي بها ويمكن اجمال هذه الاثار بما ياتي

1. انتشار الجريمة والفساد من قبل المتورطين بعمليات غسيل الاموال لتنفيذ عملياتهم المشبوهة
2. انتشار الجريمة في المجتمع نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي وفشل العديد من المؤسسات النظيفة مقابل التنافس القوي وغير الشريف من المؤسسات التي انشئت لتغطية عمليات غسيل الاموال
3. عدم استقرار ونزاهة النظام المالي في الدولة نتيجة لادخال الاموال الى البنوك وسحبها فجاة مما يسبب عجز في السيولة لدى البنوك (IMF , 2010)
4. الحد من تشجيع الاستثمار الاجنبي
5. تشويه تدفقات راس المال العالمي
6. خلق فجوة بين الادخار والاستثماراذ يعيد غاسلوا الاموال اموالهم دون استثمارها بمشاريع انتاجية تزيد من عوائد تلك الدولة مما يؤدي الى وقوع عجز في ميزان المدفوعات وبالتالي يؤثر على اسعار الصرف واسعار الفوائد واللجوء الى المديونية الخارجية مما يشكل عبئا على الاقتصاد القومي
7. فقدان السيطرة على السياسة المالية: اذ قدر صندوق النقد الدولي حجم عمليات غسيل الأموال يبلغ ما بين 2% -5% من إجمالي الناتج المحلي لجميع بلدان العالم، أو ما أقله 600 ألف مليون دولار. وفي بعض بلدان الأسواق الناشئة، قد تكون عائدات الأعمال غير المشروعة هذه تفوق بكثير موازنات الحكومات، ما يؤدى إلى فقدان تلك الحكومات السيطرة على السياسة الاقتصادية للبلاد. ويمكن في بعض الحالات استخدام ضخامة حجم العائدات المتراكمة التي تم غسلها لمحاصرة بعض الأسواق، أو حتى اقتصاديات بلدان صغيرة.
8. التأثير السلبي على أسعار العملات وأسعار الفائدة إذ يُعيد غاسلو الأموال استثمار أموالهم في مشاريع نظيفة دون الاهتمام بعوائد هذه المشاريع اذ يكون الهدف تقليل إمكانية اكتشاف مصادر الأموال فيها عن غيرها، بدلاً من استثمارها في مشاريع تكون معدلات عائداتها أعلى. ويمكن لغسيل الأموال أن يزيد من خطر عدم الاستقرار النقدي بسبب سوء توزيع الموارد وحصول تشوهات اصطناعية في أسعار الموجودات والسلع.

الجهود المبذولة لمكافحة غسيل الاموال.

نظرا لان الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن عمليات غسيل الاموال تمتد من مستوى الدولة الواحدة الى دول العالم وخصوصا بعد انتشار التحويلات الالكترونية وانتشار العولمة فان الهيئات والمؤسسات الدولية عملت معا لوضع البرامج والاجراءات لمكافحة عمليات غسيل الاموال ومن اهمها على سبيل المثال

- مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الاموال FAFT (,Financial Action Task Force)، وقد انشئت هذه المجموعة من الدول الصناعية السبعة بهدف توعية كافة الدول بمخاطر غسل الاموال واصدار التوصيات والتدابير والاجراءات التي يجب على الدول اتباعها لمكافحة عمليات غسل الاموال ، وقد اصدرت مجموعة من التوصيات تسمى التوصيات الاربعين فضلاً عن ثمان توصيات جديدة تم اضافتها بعد احداث الحادي عشر من ايلول 2001 .

  ومن اهم متطلبات هذه المجموعة ما يأتي(مصرف ليبيا المركزي)
- تجريم عمليات غسل الاموال ومصادرة الممتلكات والاموال المرتبطة بها
- التأكيد على مسؤولية المؤسسات المالية المصرفية في التعرف على هوية عملائها والاحتفاظ بالسجلات اللازمة
- التأكيد على مسؤولية المؤسسات المالية والمصرفية في رفع تقارير بالعمليات المشبوهة الى السلطات المعنية ومطالبتها بتطبيق اجراءات شاملة لمكافحة غسل الاموال في اطار انظمة واجراءات الرقابة الداخلية
- اهمية وجود انظمة واجراءات ذات كفاءة عالية في المصارف والمؤسسات المالية لغايات مكافحة غسل الاموال

- **الحاجة الى وجود تشريعات محلية تسمح بالتعاون الدولي على كافة المستويات ، وضرورة الانضمام الى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال**

-الامم المتحدة : لقد عقدت الامم المتحدة اتفاقيات خاصة لمكافحة غسل الاموال ومنها اتفاقية فيينا واتفاقية باليرمو وقد توافقت توصيات هذه الاتفاقيات مع التوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي فضلاً عن تصميم برنامج لمساعدة الدول في مكافحة غسل الاموال

- لجنة بازل للرقابة المصرفية وتسعى هذه اللجنةالى تعزيز سلامة الانشطة المصرفية ومنع استخدام العمليات المصرفية لغايات جرائم غسل الاموال ، وقد اصدرت المبادئ الاساسية للرقابة الفعالة على المصارف ومن اهمها المبدأ الخامس عشر المتعلق بضرورة تاكد الجهات الرقابية على المصارف من كفاءة وفعالية السياسات والاجراءات التي يجب ان تضعها البنوك لمكافحة عمليات غسل الاموال . كما اصدرت اللجنة ورقة حول المبادئ الاساسية (اعرف عميلك) للتعرف على العملاء وقد تماشت هذه المبادئ مع توصيات لجنة العمل الدولية

- المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية وقد اصدرت هذه المنظمة عام 2002 نشرة بالاجراءات التي يجب على اعضاء هيئات الاوراق المالية في الدول المختلفة من اتباعها لمكافحة عمليات غسل الاموال اثناء تنفيذ اجراءاتها الرقابية على الشركات الخاضعة لرقابتها

يلاحظ من هذه الجهود ان هناك اجراءات وبرامج يجب ان تضعها المؤسسات المالية لمكافحة عمليات غسيل الاموال وذلك استجابة لتوصيات الهيئات الدولية والرقابية .

وقد التزمت الاردن لتوصيات هذه الهيئات اذ تم اصدار القانون رقم 46\2007 " قانون مكافحة غسل الاموال"

كما اصدر البنك المركزي الاردني بصفته الجهة الرقابية على البنوك تعليمات مكافحة غسل الاموال رقم 42\2008 " تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب " وقدشملت هذه التعليمات التوصيات الصادرة من مجموعة العمل الدوالية (FAFT) ، بالاضافة الى ان هيئة تنظيم قطاع التامين قد اصدرت التعليمات رقم 6\2010 " تعليمات مكافحة غسل الاموال في قطاع التأمين ".

دور الهيئات المهنية للتدقيق في مكافحة غسل الاموال:

لقد ادركت الهيئات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق ودور المدققين في مكافحة عمليات غسل الاموال ، وقد تضمنت معايير التدقيق الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, International Federation of Accountants) معيارا خاصا حول مسؤولية المدقق عن المخالفات القانونية (المعيار رقم 250) ، وعلى الرغم ان هذا المعيار قد حدد مسؤولية المدقق في حال اكتشافه اثناء التدقيق لعمليات مشبوهة او مخالفة للقانون ، الا انه ونظرا لاهمية المخالفات المتعلقة بغسل الاموال فقد تم اصدار ارشادات للمدقق تبين دورة في تدقيق برنامج مكافحة غسيل الاموال في المنشأة (IFAC, 2004) .

كما اصدر مجلس تطبيق التدقيق(Auditing Practice Board) في بريطانيا عام 2004 مشروعا جديدا حول ارشادات التدقيق ليحل محل الارشادات السابقة الصادرة عام 1997 .

المتطلبات التشريعية الاردنية لدور المدقق في مكافحة غسل الاموال

لقد الزمت التشريعات الصادرة من الهيئات الرقابية المدقق الخارجي في اتخاذ الاجراءات التدقيقية اللازمة للمساعدة في مكافحة غسيل الاموال وقد اصدرت العديد من الدول القوانين والانظمة والتعليمات التي اوجبت على المدققين اتخاذ الاجراءات التي تساعد في مكافحة غسيل الاموال ، ومن هذه الدول الاردن الذي اصدر قانون مكافحة غسل الاموال رقم 46\2007 وتم بموجب هذا القانون انشاء وحدة مكافحة غسل الاموال لدى البنك المركزي الاردني تقوم بتلقي الاخطارات الخاصة بعمليات غسل الاموال وطلب المعلومات وتحليلها وتزويد الجهات الرسمية المحلية المختصة بهذة المعلومات عند الضرورة ، كما فرض على الجهات المحددة بالمادة 13 التقيد بالتعليمات التي تصدر من الهيئات الرقابية المختصة لتطبيق احكام هذا القانون .

واستنادا لهذا القانون فقد اصدر البنك المركزي تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 42\2008 بتاريخ 3\7\2008 وتتضمن هذه التعليمات الاجراءات الواجب على البنك ان يتخذها للحد من عمليات غسل الاموال كما اشارت المادة 9\ثانيا الى ما يلي " يجب على المدقق الخارجي للبنك وضمن مهامه التأكد من قيام البنك بتطبيق هذه التعليمات ومدى كفاية سياسات واجراءات البنك المتعلقة بذلك ، وتضمين نتائج ذلك في تقريره المقدم للادارة مع ضرورة اعلام البنك المركزي فور اكتشافه لاي مخالفة لهذه التعليمات"

كما اصدرت هيأة تنظيم اعمال التامين تعليمات مكافحة غسل الاموال رقم 6\2010 استنادا الى قانون تنظيم اعمال التأمين رقم 46\2007 وتتضمن هذه التعليمات في المادة 16 على مايلي " على الشركة تضمين عقدها مع المحاسب القانوني التزامه بالتأكد من قيام الشركة بتطبيق احكام هذه التعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاها ومدى كفاية سياسات واجراءات الشركة المتعلقة بذلك وتضمين نتائج ذلك في تقريره للشركة واعلام الهيأة فور اكتشافه لاي مخالفة لهذه التعليمات "

برنامج مكافحة الاموال :

- **اظهرت التوصيات الصادرة من مجموعة العمل الدولية (FAFT) أن على البنوك ان تضع برنامجا لمكافحة غسل الاموال ويتضمن هذا البرنامج ما يأتي :**
- **(http:\\ goliath.ecnext.com)**
- **وضع وادارة برنامج عام يضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال .**
- **وضع معايير لقبول العملاء الجدد(اعرف عميلك) وقواعد الاستثناء من هذه المعايير .**
- **ايجاد مكتب لرقابة العمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعه .**
- **وضع اجراءات للتحقق من الالتزام بمتطلبات تحويلات العملات الاجنبية التي تتعلق بمكافحة غسل الاموال(Khan 2007) .**
- **وضع نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة .**
- **وضع نظام للرقابة والمتابعه.**
- **تدريب العاملين على اليات مكافحة غسل الاموال .**

وقد التزمت الاردن في تطبيق هذه التعليمات اذ اصدر البنك المركزي الاردني تعليمات لمكافحة عمليات غسيل الاموال وفق بنود برنامج مكافحة غسل الاموال الصادرة من مجموعة العمل الدولية .

دور المدقق في تدقيق برنامج مكافحة غسل الاموال

من مسؤوليات المدقق تقييم المخاطر ونظام الرقابة الداخلية للحكم على متانة نظام الرقابة الداخلية ونظام التحكم المؤسسي الخاص بالمنشأة وكذلك للحكم على متانة وملاءمة برنامج مكافحة غسيل الاموال ويهدف المدقق من تدقيق برنامج مكافحة غسيل الاموال الى ما يأتي :

(sartip, 2008)

- **مساعدة المؤسسات المالية واية مؤسسات اخرى في تنفيذ متطلبات الهيئات الرقابية وذلك من خلال الفحص المستقل لبرامج مكافحة عمليات غسيل الاموال والعمليات المشبوهة**
- **تقييم عمليات المنشأة ومدى توافقها مع المتطلبات التي التزمت بها من خلال العقود او الشروط في سبيل المحافظة على علاقة المنشأة مع الاخرين اثناء تنفيذ العمليات**
- **تحديد نقاط الضعف في البرامج والضوابط الرقابية وفرص تحسينها والتقرير عنها الى الادارة او لجنة التدقيق او الجهات الرقابية المسؤولة عن ذلك**
- **مساعدة الادارة العليا في تحديد عمليات غسيل الاموال او الجرائم المالية الاخرى**
- **مساعدة الهيئات الرقابية في تنفيذ مهامها .**

وقد تضمنت ارشادات تدقيق برنامج مكافحة عمليات غسيل الاموال الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين اجراءات تدقيق برنامج عمليات غسيل الاموال من خلال تطبيق الخطوات الأتية :

- **تقييم مدى التزام المنشات المالية بوضع برنامج مكافحة غسل الاموال الملائم وفق المتطلبات القانونية**
- **التحقق من تطبيق الموظفين للسياسات والاجراءات الواردة في برنامج مكافحة غسيل الاموال والخاصة في معايير (اعرف عميلك).**
- **فحص اعمال مكتب مراقبة عمليات غسيل الاموال وتقييم المخاطر المرتبطة بالتعامل العملات الاجنبية**
- **فحص مدى ملاءمة نظام المعلومات الخاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية بالعملة الاجنبية ووفق المتطلبات القانونية .**
- **مراجعة الانشطة التي تضعها المنشأة للتحقق من العمليات المشبوهة والتقارير الخاصة بها**
- **مراجعة الاجراءات التصحيحية التي يجب على المنشأة ان تتخذها نتيجة الملاحظات الصادرة في تقرير المدقق السابقة .**
- **تقييم مدى كفاية برامج تدريب الموظفين بما فيها مضمون مواد التدريب وحضور المتدربين.**

الزمت القوانين الاردنية المدققين الخارجيين اتباع معايير التدقيق الدولية والصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) وذلك بموجب نص المادة 16 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة 2004 ، وبهذافان المدقق الاردني سيتبع الارشادات الصادرة من نفس الجهة ، وقد اصدرت هذه الهيئة ارشادات للمدققين لمكافحة غسل الاموال وتتضمن هذه الارشادات ما يأتي :

اجراءات تدقيق عمليات غسيل الأموال :

عند تدقيق تنفيذ برنامج مكافحة غسيل الاموال يجب على المدقق ان يتخذ الاجراءات التدقيقية للمحاور التالية :

1- **البيئة الرقابية : ويقوم المدقق بتقييم الاطار العام لبيئة الرقابة الداخلية والتي تتعلق بعمليات غسل الاموال والنشاطات المشبوهة**
2- **يجب على المدقق ان يحصل على ادلة اثبات حول التزام المنشأة برنامج مكافحة غسيل الاموال وتوثيق العمليات والانشطة المشبوهة وهذا يشمل التحقق من التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ، والسياسات والاجراءات الرقابية التي تضعها الادارة والارشادات والمعايير التنفيذية**
3- **تحديد مؤشرات المخاطر وقياس وتقييم المخاطر ويقوم المدقق بالتحقق من وجود مكتب مراقبة عمليات غسل الاموال والمخاطر المرتبطة بالتعامل بالعملات الاجنبية ومدى تطبيق الموظفين للسياسات والاجراءات المتعلقة بتخفيض المخاطر**
4- **تدريب الموظفين وزيادة الوعي لديهم حول مخاطر غسيل الاموال ويقوم المدقق بالتحقق من تنفيذ برامج تدريب ملاءمة للموظفين الذين يعملون في مجال التعامل بالعملات الاجنبية وتعريفهم بقواعد اعرف عميلك**
5- **نظام المعلومات وتقارير الادارة حول الانشطة والعمليات المشبوهة ويقوم المدقق بفحص نظام المعلومات من سجلات وتقارير حول العمليات والانشطة المشبوهة والتعرف ان يتعرف على قنوات الاتصال واسلوب توصيل المعلومات المتعلقة بالعمليات والانشطة المشبوهة والجهات التي يجب ان تصلها هذه المعلومات بالوقت المناسب يجب على المدقق ان يقيم مدى ملاءمة وكفاءة هذه قنوات الاتصال**

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة تم تصميم استبانة تهدف إلى التعرف على مدى التزام مدقق الحسابات الاردني بتدقيق برامج مكافحة غسيل الاموال. وقد تم قياس صدق الاستبانة وقدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء الأكاديميين من ذوي التخصص في الإحصاء، والتدقيق، والمحاسبة، لمعرفة آرائهم حول مدى انسجام، ووضوح، وشمولية أسئلة الاستبانة، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة. وقد تم تعديل، وإعادة صياغة أسئلة الاستبانة بناءً على التوصيات التي تلقاها الباحثون من المتخصصين، كما قام الباحثون باحتساب معامل الثبات للاستبانة من خلال تطبيق معادلة Cornbach Alpha للتأكد من مدى ثبات الاستبانة ، أنظر جدول رقم (1). وقد وجد الباحثون أن قيمة معامل Cornbach Alpha هي (0.7081)، وتدل على نسبة ثبات مقبولة لأنها أعلى من النسبة المعتمدة وقدرها (0.60) .

وتم توزيع 40 استبانه على مجموعة من مكاتب التدقيق العاملة في الأردن، و استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحليل الإجابات، وتحديد درجة الموافقة، وقد أعطيت خمسة أوزان ترجيحية لإجابات المستجيبين على أسئلة الاستبانة هي :5 ، 4، 3، 2، 1 لكل إجابة من الإجابات الأتية على التوالي: دائما، احيانا، محايد، نادرا، نادرا جدا .

جدول رقم (1)

نتائج اختبار معامل alpha لقياس ثبات أداة القياس (الاستبانة)

RELIABILITY ANALYSIS – SCALE (ALPHA)

N of Cases = 40.0

Variance	Max/Min	Range	Maximum	Minimum	Mean
72685 .	4.6124	1.000	5.000	4.000	5.00

Reliability Coefficients 33 items

Alpha = .7081

أولا: تحليل البيانات

تحتوى الاستبانة على 33 سؤال مقسمة إلى ستة مجموعات، تغطي كل مجموعة فرضية من فرضيات الدراسة وقد تم تحليل الاستبانة على مستوى الأسئلة للفرضيات الستة كلٌ على حدا، كما تم تحليل الاستبانة على مستوى المجموعات.

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية الأولى:

لا يتحقق المدقق من وضع وادارة برنامج يضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال ستة أسئلة ويظهر جدول رقم (2) نتائج تحليل الفرضية العدمية الأولى حيث أظهرت النتائج أن نسبة 100% من المدققين يقومون بمراجعة المستندات التي تؤكد وجود برامج مكافحة غسيل الاموال (Q1)، وان 97.5% يتأكدون من موافقة مجلس الادارة على برامج مكافحة غسيل الاموال(Q2)، وان 95% يتحققون من ان سياسات المنشاة تتفق مع برامج مكافحة غسيل الاموال (Q6)، وان 85% و 82.5% على التوالي يقومون بفحص نظام الرقابة الداخلية للتحقق من انه يحقق الالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال، (Q4) ويقومون بمراجعة وتعديل البرامج سنويا وفق المتطلبات القانونية (Q3)، فيما اظهرت النتائج ان 92.5% محايدين فيما يتعلق بالتحقق من ان هناك جهة في المنشاة او خارجها تقوم بمتابعة الالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال. (Q5).

جدول رقم 2
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية الأولى

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	T	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%			Agree%							
			1	2	3	4	5						
Q1	يتم مراجعة المستندات التي تؤكد وجود برامج مكافحة غسيل الاموال.	40	0	0	0	17.5	82.5	100	4.825	0.38	29.995	0.000	1
Q2	يتم التأكد من موافقة مجلس الادارة على البرامج.	40	0	0	2.5	22.5	75	100	4.725	0.51	21.572	0.000	2
Q3	يتم التحقق من مراجعة وتعديل البرامج سنويا وفق المتطلبات القانونية.	40	0	0	17.5	82.5	0	100	3.825	0.38	13.559	0.000	5
Q4	يتم فحص نظام الرقابة الداخلية للتحقق من انه يحقق الالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال.	40	0	0	15	7.5	77.5	100	4.625	0.74	13.882	0.000	4
Q5	يتم التحقق ان هناك جهة في المنشاة او خارجها تقوم بمتابعة الالتزام بالبرنامج	40	0	0	92.5	7.5	0	100	2.925	0.27	-1.778	0.040	6
Q6	التحقق من ان سياسات المنشاة تتفق مع برامج مكافحة غسيل الاموال	40	0	0	5	17.5	77.5	100	4.725	0.55	19.689	0.000	2

وكذلك فقد أظهرت الدراسة انه وفي سبيل تحقق المدقق من وضع وادارة برنامج يضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال فان الاولوية تقوم على مراجعة المستندات التي تؤكد وجود برامج مكافحة غسيل الاموال (Q1) بوسط حسابي بلغ 4.825، فيما احتلت عملية التأكد من موافقة مجلس الادارة على البرامج (Q2) والتحقق من ان سياسات المنشاة تتفق مع برامج مكافحة غسيل الاموال (Q6) المركز الثاني من حيث الاهمية بوسط حسابي بلغ 4.725 .

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية الثانية:

لا يتحقق المدقق من وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء.

يظهر جدول رقم (3) نتائج تحليل الجزء المتعلق بالفرضية العدمية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن هناك إجماع على ان المدققون يقومون بالتحقق من ان هناك معايير للتعرف على العميل (اعرف عميلك) (Q9)، وان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من قبل الادارة (Q8)، كذلك اظهرت الدراسة ان 95% من المدققين يتحققون من وجود معايير تحدد قبول العميل الجديد (Q7) و 92.5% يقوم بالتحقق من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة والاطلاع عليها (Q10).

جدول رقم 3
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية الثانية

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	T	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%			Agree%							
			1	2	3	4	5						
Q7	التحقق من وجود معايير تحدد قبول العميل الجديد	40	2.5	2.5	0	27.5	67.5	100	4.55	0.8458	11.59	0.000	4
Q8	التحقق من ان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من الادارة	40	0	0	0	22.5	77.5	100	4.78	0.4229	26.545	0.000	2
Q9	التحقق من ان هناك معايير للتعرف على العميل (اعرف عميلك)	40	0	0	0	15	85	100	4.85	0.3616	32.356	0.000	1
Q10	التحقق من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة والاطلاع عليها	40	0	7.5	0	12.5	80	100	4.65	0.8336	12.519	0.000	3

كذلك اظهرت الدراسة ان التحقق من ان هناك معايير للتعرف على العميل الجديد تحتل المرتبة الاولى من حيث الاهمية لوضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء بوسط حسابي بلغ 4.85، فيما احتل التحقق من ان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من الادارة ، والتحقق من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة والاطلاع عليها، المركز الثاني والثالث بوسط حسابي بلغ 4.78 و 4.65 على التوالي من حيث الاهمية.

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية الثالثة:

لا يتحقق المدقق من وجود مكتب لمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالعمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعة.

يظهر جدول رقم (4) نتائج تحليل الفرضية العدمية الثالثة، حيث يظهر الجدول إجماع مدققي الحسابات على التحقق من قيام مكتب لمراقبة العمليات الاجنبية والالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال (Q11)، كذلك يتظهر نتائج التحليل ان 95% من المدققين يقومون بالتحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة (Q13) ، وان 80% يتحققون من وجود من وجود معايير للدول وللبنوك التي يمكن التعامل معها والمحظور التعامل معها (Q14)، وان 67.5% يقومون بالاطلاع على سجلات مكتب المراقبة (Q12)، فيما اظهرت الدراسة ان 85% من المدققين لا يهتمون بالاطلاع على على سجلات الدول والبنوك المحظور التعامل معها (Q15).

جدول رقم 4
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية الثالثة

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	t	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%				Agree%						
			1	2	3	4	5						
Q11	التحقق من قيام مكتب مراقبة العمليات الاجنبية والالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال	40	0	0	0	35	65	100	4.65	0.48	21.6	0.000	2
Q12	التحقق والاطلاع على سجلات مكتب المراقبة	40	0	0	32.5	60	7.5	100	3.75	0.59	8.06	0.000	4
Q13	التحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة	40	0	0	5	10	85	100	4.80	0.52	22	0.000	1
Q14	التحقق من وجود معايير للدول وللبنوك التي يمكن التعامل معها والمحظور التعامل معها	40	0	0	20	70	10	100	3.90	0.55	10.4	0.000	3
Q15	التحقق والاطلاع على سجل يحدد البلدان والبنوك المحظور التعامل معها		0	7.5	85	7.5	0	100	3.00	0.39	0	1.000	5

كما اظهرت الدراسة ان التحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة تأتي في المركز الاول من حيث الاهمية بوسط حسابي 4.80 فيما احتلت عملية التحقق من قيام مكتب لمراقبة العمليات الاجنبية والالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال ، والتحقق من وجود معايير للدول وللبنوك التي يمكن التعامل معها والمحظور التعامل معها المركز الثاني والثالث على التوالي بوسط حسابي بلغ 4.65 و 3.90 على التوالي.

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية الرابعة:

لا يتحقق المدقق من وجود نظام للمتابعة.

يظهر جدول رقم (5) نتائج تحليل الفرضية العدمية الرابعة، حيث يظهر أن هناك اجماع بين المدققين على التحقق من تنفيذ عمليات التسجيل في سجلات نموذجية ومراقبة ولا يمكن الوصول اليها الا من المخولين فقط بهدف تحقق نظام فعال للمتابعة(Q19)، كما اظهرت الدراسة ان 85% من المدققين يتحققون مو وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة (Q18)، فيما توصلت الدراسة الى ان 67.5% من المدققيون يقومون بالتحقق والاطلاع على سجلات العمليات الاجنبية المرفوضة سواء من الافراد او المنشأت والاطلاع على كافة تفاصيلها(Q16).

جدول رقم 5
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية الرابعة

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	t	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%				Agree%						
			1	2	3	4	5						
Q16	التحقق والاطلاع على سجلات العمليات الاجنبية المرفوضة سواء من المنشأة او الافراد وكافة تفاصيل المعاملات	40	0	0	32.5	55	12.5	100	3.80	0.6485	7.802	0.000	3
Q17	التحقق والاطلاع على العمليات التي كانت مرفوضة او موقوفة وتم تنفيذها وصلاحيات الموافقة على التنفيذ	40	0	7.5	85	7.5	0	100	3.00	0.3922	0.00	1.000	4
Q18	التحقق من وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة	40	0	0	15	77.5	7.5	100	3.93	0.4743	12.33	0.000	2

Q19	التحقق من تنفيذ عمليات التسجيل ووجود سجلات تموذجية ومراقبة والوصول اليها الا من المخولين فقط	40	0	0	0	15	85	100	4.85	0.3616	32.36	0.000	1
Q20	التحقق من عمليات متابعة وتحليل التحويلات اللاكترونية قبل تنفيذها	40	0	10	85	0	5	100	3.00	0.5547	0.00	1.000	4
Q21	مراجعة الوثائق والمستندات لمتابعة الودائع النقدية المتكررة والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة من خارج البلاد	40	5	7.5	82.5	0	5	100	2.93	0.6938	-0.684	0.498	6
Q22	مراجعة والتحقق من متابعة الحوالات المالية غير العادية في طبيعتها من حيث مبالغها او مصادرها او تكرارها من مكتب متابعة ومراقبة عمليات مكافحة غسيل الاموال	40	7.5	85	7.5	0	0	100	2.00	0.3922	-16.12	0.000	7

وبشكل غير متوقع فقد توصلت الدراسة الى ان المدققين لا يقومون بالتحقق والاطلاع على العمليات التي كانت مرفوضة او موقوفة وتم تنفيذها (Q17)، ولا يقومون بالتحقق من عمليات متابعة وتحليل التحويلات اللالكترونية قبل تنفيذها (Q20)، كذلك فهم لا يقومون بمراجعة الوثائق والمستندات لمتابعة الودائع النقدية المتكررة والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة من خارج البلاد (Q21)، ولا بمراجعة والتحقق من متابعة الحوالات المالية غير العادية في طبيعتها من حيث مبالغها او مصادرها او تكرارها من مكتب متابعة ومراقبة عمليات مكافحة غسيل الاموال.

يظهر جدول رقم (5) ان مدققو الحسابات يعطون التحقق من تنفيذ عمليات التسجيل في سجلات نموذجية ومراقبة ولا يمكن الوصول اليها الا من المخولين فقط المرتبة الاولى من حيث الاهمية في التحقق من وجود نظام للمتابعة (Q19) حيث بلغ الوسط الحسابي 4.85 فيما احتل التحقق من وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة (Q18)، والتحقق من وجود والاطلاع على سجلات العمليات الاجنبية المرفوضة من الافراد او المنشأت (Q16)، المركز الثاني والثالث على التوالي من حيث الاهمية بوسط حيابي بلغ 3.95 و 3.80 على التوالي.

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية الخامسة:

لا يتحقق المدققون من وجود نظام معلومات كفوء وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة.

يظهر جدول رقم (6) نتائج تحليل البيانات للفرضية العدمية الخامسة ويظهر أن هناك اجماع على التحقق من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمرار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها من خلال الهيئات الرقابية (Q24)، كما تظهر النتائج ان 95% من المدققون يتحققون من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفوة وفعالة لحفظ معلومات عن العمليات المشبوهة (Q23)، وان 92.5% يتحققون من امكانية اصدار التقارير الدورية او عند الطلب للجهات الرقابية في الوقت المناسب (Q28)، وان 90% يتحققون من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق من العمليات المشبوهة (Q25).

وبشكل غير متوقع فقد اظهرت الدراسة ان المدققون لا يتحققون من وجود اجراءات واضحة لرفع التقارير الى الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا غسيل الاموال (Q26)، ولا يتحققون من وجود نظام للمتابعة لكافة التقارير الصادرة عن النظام والاجراءات المتخذة بحقة (Q27).

وبالنسبة للاهمية النسبية فيما يتعلق بتحقق المدققون من وجود نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة فقد اظهرت الدراسة ان التحقق من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمرار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها من خلال الهيئات الرقابية ياتي بالمركز الاول من حيث الاهمية بمتوسط حسابي بلغ 4.87، فيما احتل تحقق المدققون من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفوة وفعالة لحفظ معلومات عن العمليات المشبوهة المركز الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.775، وتحقق المدققون من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق من العمليات المشبوهة المركز الثالث من حيث الاهمية النسبية بمتوسط حسابي بلغ 4.75.

جدول رقم 6
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية الخامسة

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	t	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%			Agree%							
			1	2	3	4	5						
Q23	التحقق من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفوة وفعالة لحفظ معلومات عن العمليات المشبوهة	40	0	2.5	2.5	10	85	100	4.775	0.62	18.12	0.00	2
Q24	التحقق من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمرار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها من خلال الهيئات الرقابية	40	0	0	0	10	90	100	4.875	0.404	29.33	0.00	1
Q25	التحقق من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق من العمليات المشبوهة	40	0	0	10	5	85	100	4.75	0.63	17.56	0.00	3
Q26	التحقق من وجود اجراءات واضحة لرفع التقارير الي الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا غسيل الاموال	40	0	12.5	80	7.5	0	100	2.95	0.45	-0.7	0.49	5
Q27	التحقق من وجود نظام للمتابعة لكافة التقارير الصادرة عن النظام والاجراءات المتخذة بحقة	40	0	90	10	0	0	100	2.1	0.304	-18.7	0.00	6
Q28	التحقق من امكانية اصدار التقارير الدورية او عند الطلب للجهات الرقابية في الوقت المناسب	40	5	0	2.5	85	7.5	100	3.9	0.744	7.649	0.00	4

تحليل البيانات المرتبطة بالفرضية العدمية السادسة:

لا يتحقق المدقق من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال.

يظهر جدول رقم (7) نتائج تحليل الفرضية العدمية السادسة، ويظهر الجدول أن هناك شبة إجماع على أن المدققون لا يتحققون من ادراك الموظفين لمفهوم عمليات غسيل الاموال وانواعه (Q30)، ولا يتحققون من وجود دورات تدريبية للتعرف على قواعد اعراف العميل (Q31)، ولا يتحققون من نوعية التدريب الخاص لموظفي مكتب متابعة عمليات غسيل الاموال وتفهمهم المسؤوليات المطلوبه منهم (Q32)، ولا يقومون بالاطلاع على برامج التدريب حول غسيل الاموال ومواعيدها (Q33)، واظهرت الدراسة ان 92.5% من المدققون يقومون بالتحقق من وجود برامج تدريبية للموظفين حول الرقابة الداخلية لتحقيق وتنفيذ برامج مكافحة غسيل الاموال (Q29)، وان هذا هو الاجراء الوحيد الذي يقوم به المدققون للتحقق من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال.

جدول رقم 7
نتائج تحليل بيانات الفرضية العدمية لسادسة

No.	Statement	n	Level of Agreement					Sum%	Mean	Std. Dev	t	Sig. (1-tailed)	Rank
			Disagree%			Agree%							
			1	2	3	4	5						
Q29	التحقق من وجود برامج تدريبية للموظفين حول الرقابة الداخلية لتحقيق وتنفيذ برامج مكافحة غسيل الاموال	40	0	0	7.5	85	7.5	100	4.00	0.4	16	0.000	1

Q30	التحقق من ادراك الموظفين لمفهوم عمليات غسيل الاموال وانواعه	40	0	10	85	0	5	100	3.00	0.6	0	1.000	2
Q31	التحقق من وجود دورات تدريبية للتعرف على قواعد اعراف العميل	40	0	10	90	0	0	100	2.90	0.3	-2.1	0.044	3
Q32	التحقق من نوعية التدريب الخاص لموظفي مكتب متابعة عمليات غسيل الاموال وتفهم المسؤوليات المطلوبه منهم	40	7.5	92.5	0	0	0	100	1.93	0.3	-25	0.000	4
Q33	الاطلاع على برامج التدريب حول غسيل الاموال ومواعيدها	40	15	85	0	0	0	100	1.85	0.4	-20	0.000	5

ثانيا: اختبار الفرضيات

يظهر جدول رقم (2) نتائج تحليل الفرضية العدمية الاولى، ويظهر الجدول ان الوسط الحسابي لجميع الاسئلة المتعلقة بهذه الفرضية فيما عدا Q5 كانت اكبر من متوسط اداة القياس البالغة 3 عند مستوى معنوية اقل من 0.01 ، وهذا يعني ان المدققون يقومون بمراجعة المستندات التي تؤكد وجود برامج مكافحة غسيل الاموال، ويتأكدون من موافقة مجلس الادارة على هذه البرامج، ويتحققون من مراجعة وتعديل البرامج سنويا وفق المتطلبات القانونية، ويقومون بفحص نظام الرقابة الداخلية للتحقق من انه يحقق الالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال، ويتحققون من ان سياسات المنشاة تتفق مع برامج مكافحة غسيل الاموال بدلالة احصائية عند مستوى معنويه اقل من 0.01.

ويظهر جدول رقم (8) نتائج تحليل الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الاولى حيث يظهر الجدول ان معنوية اختبار F بلغت 0.000.

جدول رقم 8
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الاولى

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.42071729	6	0.236786	178.698	0.000
	Residual	0.04372715	33	0.001325		
	Total	1.46444444	39			
	Predictors: (Constant), q6, q1, q2, q4, q3, q5					

وبما ان :

$$Sig.\ F_{Ho1} < \alpha_{0.05}$$

فإننا نرفض الفرضية العدمية الاولى ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان المدققين يتحققون من وضع وإدارة برامج تضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال بدلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.01.

جدول رقم (3) يظهر نتائج تحليل الفرضية العدمية الثانية ، ويظهر الجدول ان الوسط الحسابي لجميع الاسئلة المتعلقة بالفرضية العدمية الثانية كانت اكبر من متوسط اداة القياس عند مستوى معنويه اقل من 0.01، مما يعني ان المدققون يتحققون من وجود معايير للتعرف على العميل، ومن ان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من الادارة، ويتحققون من وجود معايير تحدد قبول العملاء الجدد ويتحققون من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة بدلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.01.

ويظهر جدول رقم (9) نتائج تحليل الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الثانية حيث يظهر الجدول ان معنوية اختبار F بلغت 0.000.

جدول رقم 9
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الثانية

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.079092	4	1.269773	138.5963	0.000
	Residual	0.320658	35	0.009162		
	Total	5.39975	39			

Predictors: (Constant), q10, q9, q7, q8

وبما ان :

$Sig. F_{Ho} < \alpha_{0.052}$

فإننا نرفض الفرضية العدمية الثانية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان المدققين يتحققون من وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء بدلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.01.

من جدول رقم (4) يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لجميع اسئلة الفرضية العدمية الثالثة كانت اكبر من متوسط اداة القياس عند مستوى معنوية اقل من 0.01 فيما عدا Q15 الامر الذي يعني ان المدققون يتحققون من وجود مكتب لمراقبة العمليات الاجنبية والتزام هذه المكاتب ببرامج مكافحة غسيل الاموال، ويتحققون من سجلات هذه المكاتب ويقومون بالاطلاع عليها، كما يقومون بالتحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة، ويتحققون من وجود معايير للدول وللبنوك التي يمكن التعامل معها والاخرى غير الممكن العامل معها بدلالة احصائية عند مستوى معنويه اقل من 0.01.

ويظهر جدول رقم (10) نتائج تحليل الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الثالثة

وبما ان :

$Sig. F_{Ho} < \alpha_{0.053}$

جدول رقم 10
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الثالث

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.204799	5	0.44096	19.34656	0.000
	Residual	0.774951	34	0.022793		
	Total	2.97975	39			
	Predictors: (Constant), q15, q12, q13, q14, q11					

فإننا نرفض الفرضية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة الثالثة والتي تنص على ان المدققين يتحققون من وجود مكتب لمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالعمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعة بدلالة تحصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.01.

جدول رقم (5) يظهر ان الوسط الحسابي لكل من Q19,Q18,Q16 كانت اكبر من متوسط اداة القياس عند مستوى معنوية اقل من 0.01 مما يؤكد وجود ادلة احصائية على ان المدققون يقومون بالتحقق من تنفيذ عمليات التسجيل ووجود سجلات نموذجية ومراقبة ويتحققون من وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة، ويقومون بالتحقق من والاطلاع على سجلات العمليات الاجنبية المرفوضة سواء من المنشأة او الافراد.

ويظهر جدول رقم (11) ان معنوية اختيار F للفرضية العدمية الرابعة كانت اقل من 0.01 مما يعني اننا نرفض الفرضية العدمية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة بدلالة احصائية عند مستوى معنوية اقل من 0.01 ، والتي تنص على ان المدققون يقومون بالتحقق من وجود انظمة للمتابعة.

جدول رقم 11
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الرابعة

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.336666	7	0.190952	6.090944	0.001
	Residual	1.003206	32	0.03135		
	Total	2.339872	39			
	Predictors: (Constant), q22, q20, q21, q18, q19, q17, q16					

وبالنسبة للفرضية اللخامسة فيظهر جدول رقم (6) ان الوسط الحسابي لك من Q28,Q25,Q24,Q23 كانت 4.775 ,4.875 ,4.75 ,3.9 على التوالي وهي اكبر من متوسط اداة القياس بدلالة احصائيى عند مستوى معنوية اقل من 0.01، الامر الذي يعني ان هناك ادلة احصائية على ان مدققو الحسابات يتحققون من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفوة وفعالة لحفظ المعلومات عن العمليات المشبوهة،ويتحققون من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمرار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها، ويتحققون من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق، ويتحققون من امكانية اصدار التقارير الدورية او عند الطلب للجهات الرقابية في الوقت المناسب، وبما ن معنوية اختبار F للفرضية العدمية الخامسة اقل من 0.05 كما يظهر من جدول رقم (12)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الخامسة ونقبل بديلتها والتي تنص على ان المدققون يتحققون من وجود نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة بدلالة احصائية.

جدول رقم 12
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية الخامسة

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.036886	6	0.172814	119.466	0.000
	Residual	0.047736	33	0.001447		
	Total	1.084622	39			
	Predictors: (Constant), q28, q27, q25, q26, q23, q24					

ويظهر جدول رقم (7) ان الاجراء الوحيد الذي يقوم به المدققون للتحقق من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال هو التحقق من وجود برامج تدريبية للموظفين حول الرقابة الداخلية لتحقيق وتنفيذ برامج مكافحة غسيل الاموال. Q29 حيث كان الوسط الحسابي الوحيد الاكبر من متوسط اداة القياس عند مستوى معنوية اقل من 0.01، ويظهر جدول رقم (13) ان معنوية اختبار الفرضية العدمية السادسة اقل α البالغة 0.05 الامر الذي يعني رفض الفرضية العدمية السادسة وقبول البديلة التي تنص على ان المدققون يتحققون من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال.

جدول رقم 13
نتائج الـ ANOVA لاختبار الفرضية العدمية السادسة

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.117515	5	0.223503	226.9406	0.000
	Residual	0.033485	34	0.000985		
	Total	1.151	39			
	Predictors: (Constant), q33, q31, q32, q30, q29					

النتائج والتوصيات:

اولا : النتائج :

هدفت الدراسة الى اختبار مدى التزام مدقق الحسابات الاردني في تدقيق برامج مكافحة عمليات غسيل الاموال، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة احتوت على ستة مجموعات تهدف كل منها الى اختبار واحدة من الفرضيات، وقد تم تحليل الاستبانة على مستوى السؤال وعلى مستوى المجموعة، وقد خلصت الدراسة الى ان:

1: يتحقق مدققوا الحسابات من وضع وإدارة برامج تضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال من خلال مراجعة المستندات التي تؤكد وجود برامج مكافحة غسيل الاموال، والتاكد من موافقة مجلس الادارة على هذه البرامج، ومراجعة وتعديل البرامج سنويا وفق المتطلبات القانونية، وفحص نظام الرقابة الداخلية للتحقق من انه يحقق الالتزام ببرامج مكافحة غسيل الاموال، والتحقق من ان سياسات المنشاة تتفق مع برامج مكافحة غسيل الاموال.

2: يتحقق المدققون من وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء، من خلال التحقق من وجود معايير للتعرف على العميل، ومن ان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من الادارة، والتحقق من وجود معايير تحدد قبول العملاء الجدد، والتاكد من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة.

3: يتحقق المدققون من وجود مكتب لمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالعمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعة من خلال التحقق من وجود مكتب لمراقبة العمليات الاجنبية والتزام هذه المكاتب ببرامج مكافحة غسيل الاموال، والتحقق من سجلات هذه المكاتب، والتحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة، والتحقق من وجود معايير للدول وللبنوك التي يمكن التعامل معها والاخرى غير الممكن العامل معها.

4: يقوم المدققون بالتحقق من وجود انظمة للمتابعة من خلال التحقق من تنفيذ عمليات التسجيل ووجود سجلات نموذجية ومراقبة، والتاكد من وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة، والتحقق من وجود سجلات للعمليات الاجنبية المرفوضة سواء من المنشأة او الافراد.

5: يتحقق المدققون من وجود نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة من خلال التحقق من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفوة وفعالة لحفظ المعلومات عن العمليات المشبوهة، والتحقق من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمرار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها، والتحقق من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق، والتحققق من امكانية اصدار التقارير الدورية او عند الطلب للجهات الرقابية.

6: يتحقق المدققون من تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال من خلال التحقق من وجود برامج تدريبية للموظفين حول الرقابة الداخلية لتحقيق وتنفيذ برامج مكافحة غسيل الاموال.

ثانيا : التوصيات:

وبناء على نتائج الدراسة فان الباحثون يوصون بما يأتي :

1: على المدققين التحقق من وجود جهة داخلية او خارجية تقوم بمتابعة التزام الشركات ببرنامج مكافحة غسيل الاموال.

2: التحقق من وجود سجل يحدد الدول والبنوك المحظور التعامل معها والاطلاع على هذا السجل.

3: على المدققين التحقق من والاطلاع على العمليات التي كانت مرفوضة او موقوفة وتم تنفيذها، والتحقق من عمليات متابعة وتحليل التحويلات اللاكترونية قبل تنفيذها، ومراجعة الوثائق والمستندات لمتابعة الودائع النقدية المتكررة والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة،ومراجعة والتحقق من متابعة الحوالات المالية غير العادية في طبيعتها من حيث مبالغها او مصادرها او تكرارها.

4: التحقق من وجود اجراءات واضحة لرفع التقارير الى الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا غسيل الاموال؟

5: التحقق من ادراك الموظفين لمفهوم عمليات غسيل الاموال وانواعه، والتحقق من وجود دورات تدريبية للتعرف على قواعد اعراف عميلك، والتحقق من الاطلاع على برامج التدريب حول غسيل الاموال ومواعيدها، والتحقق من نوعية التدريب الخاص لموظفي مكتب متابعة عمليات غسيل الاموال وتفهم المسؤوليات المطلوبه منهم.

قائمة المراجع

المراجع العربية

البحوث

1. الشيخلي، عبد القادر ، " الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال" ، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك - كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2002.
2. عمر ، سركار ، "الاموال المشبوة ودورالبنك المركزي في مكافحتها "، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2004 .
3. مصطفى ، مناهل و الرفيعي ، افتخار، " دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الاموال" 2008.
4. مطاوع ، مطاوع ، ابراهيم ، ابراهيم " دور المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الاموال بالبنوك التجارية ، جامعة الازهر ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة، 2009.

المنشورات والقوانين:

5. البنك المركزي الاردني : تعليمات مكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب ، رقم 24\2008 تاريخ 3\7\2008 ، الاردن
6. تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة 2004
7. قانون مكافحة غسل الاموال رقم 46 لسنة 2007، الاردن
8. مصرف ليبيا المركزي " الجهود والمعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال " www. Cbl.gov.ly
9. هيئة تنظيم قطاع التامين : تعليمات مكافحة غسل الاموال في انشطة التأمين رقم 6\2010 تاريخ 15\4\2010 ، الاردن.

المراجع الاجنبية

1. Alan Abel, Gerson James ,2001- "The CPA`s Role in Fighting Money Laundering " ,journal of accountancy , June, 2001
2. Anti-money-laundering compliance: elements of a successful program.
3. Ai, Lishan, Broome, John and Yan , Hao – 2010، Carrying out risk-based approach to AML in China: Partial or full implementation?, Journal of money laundering control , volume 13, number 4, 2010, pp. 394-404 .
4. Baree, M 2009- Money Laundering And Frauds-Changing Expectations Accountant, IFAC: Articles Library ,
5. Business crime bureau "http://bcbqatar.com

6-Davies Bill, 2007- legal forgery :A solution of monetary chaos, chapter 7-Consumer Federation of America, 2009- Bounce Protection: How Banks Turn Rubber into Gold by Enticing Consumer to Write Bad Checks : An Examination of Bounce Protection Plans . http://www.consumerlaw.org

8- De Smet, Dieter & Mention, Anne-Laure -2011, Improving auditor effectiveness in assessing KYC\AML practice – Case study in Luxembourgish context, Managerial auditing journal , volume 26, number 2, 2011, pp. 182-203

9- English William, 1996- inflation and financial sector size, federal reserve board, revised 1996

10- Fusaro Mare, 2007- Hidden Consumer Loans: An Analysis of Implicit Interest Rates on Bounced Checks, Department of Economics , East Carolina University, July.

11- IFAC, 2004-Anti-Money Laundering, 2ed edition

12- IMF, 2010- " The IMF and Fight Against Money Laundering and Financing of Terrorism, www.imf.org

13- Idaho, Boise, 1977- Inflation Affects Bad Checks prosecution, Spokes man-Review, July.
14- Stevin Melink, 2003- Accountants` Anti-money Laundering, the CPA Journal , December 2003 , 1
15- Sartip Ahmad, 2008- Auditing the Integrity of AML Programs , internal auditor , Feb,2008, pp.55-58
16- Shoukat Khan ،2007-Tips for Testing Anti-money Laundering Programs ,Internal Auditor , Oct., pp.45-48
17- Sheshunoff Alex, 2002 - A New Approach to Covering Overdrafts, Bank Director Magazine, 2nd quarter,
18- The auditing practice board , 2004 " money laundering – guidance for auditors in united kingdom "

مراقع الكترونية :

19- http:www/cbj.gov.jo
20- http://www.muflehakel.com
21- http://www.abj.org.jo/ -

الملاحق : الاستبانة

الرقم	السؤال	دائما	احياناا	محايد	نادرا	نادرا جدا
اولا	وضع وادارة برنامج يضمن التزام المنشأة بتعليمات مكافحة عمليات غسيل الاموال					
.1	يتم مراجعة المستندات التي تؤكد وجود برنامج مكافحة غسيل الاموال	x				
2	يتم التأكد من موافقة مجلس لادارة على البرنامج	x				
3	يتم التحقق من مراجعة وتعديل البرنامج سنويا وفق المتطلبات القامونيه		x			
4	يتم فحص نظام الرقابة الداخلية للتحقق من انه يحقق الالتزام ببرنامج مكافحة غسيل الاموال	x				
5	يتم التحقق ان هناك جهة في المنشأة او خارجها تقوم بمتابعة الالتزام بالبرنامج		x			
6	التحقق من ان سياسات المنشأة تتفق مع برنامج مكافحة غسيل الاموال	x				
ثانيا	وضع معايير لقبول العملاء الجدد وقواعد الاستثناء					
7	التحقق من ان هناك معايير للتعرف على العميل (اعرف عميلك)	x				
8	التحقق من ان هذه المعايير موثقة وموافق عليها من الادارة	x				
9	التحقق من وجود معايير تحدد قبول العميل الجديد	x				
10	التحقق من وجود سجلات تبين العملاء الجدد والحسابات الجديدة والحسابات المشبوهة والاطلاع عليها	x				
ثالثا	ايجاد مكتب لمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالعمليات والعلاقات البنكية وضبط العمليات الممنوعة					
11	التحقق من قيام مكتب مراقبة العمليات الاجنبية والالتزام ببرنامج مكافحة غسيل الاموال	x				
12	التحقق والاطلاع على سجلات مكتب المراقبة		x			
13	التحقق من وجود معايير تحدد طبيعة العمليات الاجنبية المقبولة والعمليات المشبوهة	x				
14	التحقق من وجود معايير للدول و للبنوك التي يمكن التعامل معها والمحظور التعامل معها		x			
15	التحقق والاطلاع على سجل يحدد البلدان والبنوك المحظورة التعامل بها			x		
رابعا	التحقق من وجود نظام للمتابعة					
	وضع اجراءات للتحقق من الالتزام بمتطلبات تحويلات العملة الاجنبية التي تتعلق بمكافحة عمليات غسيل الاموال					
16	التحقق والاطلاع على سجلات العمليات الاجنبية المرفوضه سواءمن المنشأت او الافراد وكافة تفاصيل المعاملات		x			
17	التحقق والاطلاع علىالعمليات التي كانت مرفوضة او موقوفة وتم تنفيذها وصلاحيات الموافقة على التنفيذ			x		
18	التحقق من وجود تعليمات واجراءات لتسجيل العمليات المشبوهة		x			
19	التحقق من تنفيذ عمليات التسجيل ووجود سجلات نموذجية ومراقبة	x				

	والوصول اليها الا من المخولين فقط					
20	التحقق من عمليات متابعة وتحليل التحويلات اللاكترونية قبل تنفيذها			x		
21	مراجعة الوثائق والمستندات لمتابعة الودائع النقدية المتكررة والتحويلات ذات المبالغ الكبيرة من خارج البلاد			x		
22	مراجعة والتحقق من متابعة الحوالات المالية غير العادية في طبيعتها من حيث مبالغها او مصدرها او تكرارها من مكتب متابعة ومراقبة عمليات مكافحة غسل الاموال				x	
خامسا	وضع نظام معلومات كفؤ وفعال خاص بتسجيل عمليات التحويلات المالية واصدار التقارير حولها والتي تتعلق بالعمليات المشبوهة	x				
23	التحقق من وجود نظام الكتروني وقاعدة بيانات كفؤة وفعالة لحفظ معلومات عن العمليات المشبوهة	x				
24	التحقق من وجود قاعدة بيانات محدثة باستمار حول الدول والجهات التي يحظر التعامل معها من خلال الهيئات الرقابية	x				
25	التحقق من وجود تعليمات موثقة وموافق عليها من الهيئات الرقابية للعملاء والبلدان والتحويلات المستثناة من عمليات التحقق من العمليات المشبوهة	x				
25	التحقق من الضوابط الرقابية على النظام					
26	التحقق من وجود اجراءات واضحة لرفع التقارير الى الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا غسيل الاموال			x		
27	التحقق من وجود نظام للمتابعة لكافة التقارير الصادرة عن النظام والاجراءات المتخذه بحقة				x	
28	التحقق من امكانية اصدارالتقارير الدورية او عند الطلب للجهات الرقابية في الوقت المناسب		x			
سادسا	تدريب العاملين على اليات مكافحة غسيل الاموال					
29	التحق من وجود برامج تدريبية للموظفين حول الرقابة الداخلية لتحقيق وتنفيذ برنامج مكافحة غسيل الاموال		x			
30	التحقق من ادراك الموظفين لمفهوم عمليات غسيل الاموال وانواعه			x		
31	التحقق من وجود دورات تدريبية للتعرف على قواعد اعرف عميلك			x		
32	التحقق من نوعية التدريب الخاص لموظفي مكتب متابعة عمليات غسيل الاموال وتفهم المسؤوليات المطلوبه منهم				x	
33	الاطلاع على برامج التدريب حول غسيل الاموال ومواعيدها				x	

.....

.....

.....